Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (3) September(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

التحليل الجغرافي للأساس الاقتصادي لمدينة الدجيل ودوره في تحقيق التنمية الإقليمية

أ. م.د. رواء خزعل سباهي عذاب
وزارة التربية مديرية تربية صلاح الدين

The Geographical Analysis of the Economic Base of Al-Dujail City and Its Role in Achieving Regional Development

Assistant Professor Rawaa Khazal Sebahi Adhab
Ministry of Education
Salah al-Din Education Directorate
rawaareem1979@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل جغرافي للأساس الاقتصادي لمدينة الدجيل وقياس تحولها الإقليمي خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠٢٤) باستخدام مؤشري الميزة النسبية (Location Quotient-LQ). لقياس التخصص النسبي، وتحليل التحول الإقليمي (Shift and Share Analysis)، لتحليل مصادر النمو القطاعي إلى حصة مرجعية (NS)، ومزيج قطاعي (IM)، وتحول إقليمي (RS). أظهرت النتائج فقدان المدينة لتنافسيتها الكلية بمقدار (٥٥٠٧) عامل مقارنة بالمحافظة، ما يعكس ضعف مساهمتها في النمو الإقليمي. وقد تراجع الأداء بشكل حاد في القطاعات الإنتاجية التقليدية كالزراعة (–٣٤٤٩) والتعدين (–٧٥٤) والصناعة التحويلية (–٣٠٥)، إلى جانب استمرار ضعف الخدمات الأساسية كالصحة (–١٦١) والتعليم (–٤٨). في المقابل، برزت التجارة (+١٥٩٦) كأكثر القطاعات تنافسية، مع تحسن نسبي في السكن والخدمات (+٩٦) والإدارة العامة (+٦٠). وتشير النتائج إلى وجود خلل هيكلي يتمثل في هيمنة محدودة لبعض القطاعات مقابل تراجع معظم الأنشطة الأخرى، ما يجعل اقتصاد الدجيل هشاً أمام المتغيرات. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز الاستثمار في الأنشطة الواعدة لرفع القدرة التنافسية الإقليمية.**الكلمات الدالة:** التحليل الجغرافي؛ الاقتصاد الحضري؛ التنمية الإقليمية.

ABSTRACT

This study investigates the economic base of Al-Dujail city through a geographical lens and evaluates its regional transformation over the period 2009–2024. The analysis employs two key tools: the Location Quotient (LQ) to measure relative specialization, and Shift–Share Analysis to decompose sectoral growth into national share (NS), industrial mix (IM), and regional shift (RS).The findings reveal a significant loss of overall competitiveness, estimated at 5,507 workers compared with the governorate level, underscoring the city's limited role in regional growth. Traditional productive sectors experienced sharp declines, particularly agriculture (–3,449), mining (–754), and manufacturing (–305), alongside the persistent weakness of essential services such as health (–161) and education (–48). Conversely, trade (+1,596) emerged as the most competitive sector, while housing and services (+96) and public administration (+60) showed modest improvements.The results highlight a structural imbalance in the local economy, marked by the narrow dominance of a few sectors and the contraction of most others, rendering Al-Dujail economically fragile in the face of external dynamics. The study concludes by emphasizing the need to diversify the economic base, strengthen both productive and service sectors, and foster investment in emerging activities to enhance the city's regional competitiveness.**Key words**:Geographical analysis; Urban economy; Regional development.

المقدمـــــة.

تُعدّ القاعدة الاقتصادية إطارًا تفسيريًا معاصرًا لفهم مصادر النمو الحضري وتوزّع الوظائف بين القطاعات، ولا سيما في المدن المتوسطة التي يقع عليها عبءُ الربط بين الاقتصاد المحلي ومجالات الطلب الإقليمي والوطني (World Bank, 2025).تشهد المراكز الحضرية في العراق العديد من التحولات الاقتصادية والمكانية وإزاء ذلك، تبرز الحاجة إلى تحليلٍ دقيقٍ للقاعدة الاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة ودورها في تشكيل ديناميات التنمية الإقليمية. تُعدّ مدينة الدجيل حالةً مناسبة للدراسة بحكم موقعها على محور الحركة بين بغداد والمحافظات الشمالية، وارتباطها التاريخي بالأنشـــطة الزراعية والخدمية. غير أن حجم هذا الدور واتجاهاته وحدود تأثيره الإقليمي ما يزال بحاجة إلى قياسٍ تجريبيّ يُميّز بين القطاعات المُصدِّرة (الداعمة للنمو خارج حدود المدينة) والقطاعات الخدمية المحلية، ويكشف طبيعة الروابط الأمامية والخلفية ضمن ســلاســل القيمة المضــافة بما يخدم البعد المكاني للتنمية(Blakely & Leigh, 2010).تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليلٍ جغرافيٍّ ممنهج للقاعدة الاقتصادية في الدجيل وتتبّع تطورها خلال الفترة (٢٠١١–٢٠٢٣)، من خلال توظيف أدوات التحليل المكاني والقطاعي؛ وعلى رأسها معامل التوطن (LQ) لقياس درجة التخصـــص (Flegg & Tohmo, 2016)، والتحليل البنيوي–التحويلي (Shift–Share) لتمييز الأثر الإقليمي العام عن الميزة التنافســية المحلية (Goldsmith–Pinkham, Sorkin, & Swift, 2020). إذ ترتكز الدراســة على بيانات قوة العمل حسب الفعاليات الاقتصـادية على مستوى المدينة والمحافظة، مدعومةً بقراءة مكانية لوظائف النقل والتسويق والخدمات العامة.يسعى البحث إلى سـدّ فجوة معرفية تتعلق بفهم كيفية انتقال الهيكل الاقتصـــادي المحلي إلى أثرٍ إقليميٍّ ملموس، عبر تشـــخيص القطاعات القائدة والمتراجعة على أسس كمية قابلة للمقارنة، فضلاً عن تفسير الفجوات بين الأداء المحلي والاتجاه الإقليمي، وصياغة مسارات سياسات مكانية عملية لتعظيم اندماج المدينة في محيطها الإقليمي وتقليل التباينات المكانية في فرص العمل والدخل.

مشكلة البحث.

تتمحور مشكلة البحث حول سؤال: – كيف ينتقل التخصص القطاعي في الدجيل لا سيما التخصص الزراعي من مجرد نمط توظيف إلى أثرٍ إقليمي ملموس؟ وإلى أي مدى نجحت الدجيل في تحويل تخصّـــصـــها القطاعي إلى أثرٍ إقليمي ملموس (وظائف وناتج ودخل موزّع إقليميًا)؟ وهل تُفسَّر الفجوة بين النمو الكمي للأيدي العاملة وبين محدودية القيمة المضافة الإقليمية بضعف الروابط الأمامية والخلفية؟

فرضية البحث.

من المشـاكل السـابقة يمكن تحديد الفرضـية الآتية: – لا يكفي التخصّـص الزراعي وحده لإنتاج أثرٍ إقليميٍّ إيجابي؛ يتحول التخصّـص في الدجيل إلى أثرٍ إقليمي ملموس فقط عندما يترافق مع تعميقٍ الحلقة الاقتصـــادية من خلال قيام الصـــناعات الغذائية لتحقيق الروابط الامامية والخلفة بين النشاط الزراعي والصناعات التي تعتمد عليه.

أهمية البحث.

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحويل قوة العمل في الدجيل إلى معنى مكانيٍّ واقتصادي، من خلال تفكيك منطق القاعدة الاقتصادية وقياس التخصّص والتنافسية واتجاهات التجمّع المكاني، بما يكشف أين تتشكل القوة الحقيقية للمدينة وأين تتسرب قيمةُ نشاطها خارج حدودها. كما تتجلى أهمية البحث في كونه جسـرًا بين التحليل والسـياسـة العامة. وبذلك، يتحول التحليل الكمي (LQ، Shift–Share) إلى أداة اتخاذ قرار علمي مدرس وبذلك تمنح هذه الدراســة نموذجًا قابلًا للتكرار في مدن عراقية مشـــابهة، ما يســـاهم في تقليص التباينات المكانية وتعزيز الاندماج بين الحضر والريف، ويحوّل الدجيل من نقطة على طريقٍ إقليمي إلى محرّكٍ مُمنهج للتنمية الإقليمية المتوازنة.

أهداف الدراسة.

تستهدف الدراسة بشكل أساسي دراسة القاعدة الاقتصادية لمدينة الدجيل من حيث مصادر الأنشطة، وسبل الارتقاء فيها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية: –

١– يهدف هذه البحث إلى فهم مصادر الحالية للدخل في المدينة.

٢– تسليط الضوء على نقاط الضعف في اقتصاد المجتمع الحضري للمدينة.

٣– قياس التخصّـــص القطاعي: حســـاب معامل التوطن (LQ) لقطاعات الدجيل مقارنةً بالمحافظة لعامي ٢٠١١ و٢٠٢٣، وتحديد القطاعات المتخصصة (LQ>1) والرائدة (LQ≥1.25)، وتحليل تغيره الزمني.

٤- تفكيك مصـــادر النمو: تطبيق التحول الإقليمي (Shift–Share) لاشـتقاق مكونات النمو:(الأثر الإقليمي العام (NS)، أثر التركيب القطاعي (IM)، الأثر التنافسي المحلي (CE)) وقياس تحوّله بين ٢٠١١ و٢٠٢٣ لتعيين القطاعات المتفوقة/المتراجعة محليًا.

٥- إعطاء صورة واقعية عن طبيعة القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها المدينة وتوظيف نتائجها الإحصائية في المجالات التطبيقية بما يخدم صناع القرار في وضع الاستراتيجيات السكانية مستقبلاً لأغراض التخطيط والتنمية المستدامة.

مناهج الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر، فقد اعتمدت الدراسة على عدداً من المناهج البحثية والأساليب العلمية، منها اعتمادها على منهج التحليل الكمي–المكاني التفســـيري من خلال جمع البيانات والمعلومات الجغرافية للتعرف على القاعدة الاقتصـــادية لمدينة الدجيل، كما تم استخدام المنهج المقارن بين مدينة الدجيل بوصفها وحدة التحليل المحلية، والمحافظة كمنطقة مرجعية للمقارنة وفقاً لبيانات الايدي العاملة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٤. كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي لقياس القاعدة الاقتصادية في منطقة الدراسة.

موقع منطقة الدراسة.

تقع مدينة الدجيل ضـــمن الحدود الإدارية لمحافظة صـــلاح الدين فهي تقع في الجزء الجنوبي من المحافظة وان لهذه المدينة أهمية خاصـــة لموقعها الذي يبعد حوالي(٧٤،١ كم) الى الشمال من العاصمة بغداد، وتمثل بمركز قضاء الدجيل، اذ تحدها من الشمال ناحية الاسحاقي، ومن الشـــرق نهر دجلة، ومن الجنوب ناحية يثرب وبالتحديد قرية بني ســـعد، ومن الغرب مشـــروع ري الاســـحاقي الذي يعد من الحدود الاصـــطناعية، كما في خريطة (١).إما موقع مدينة الدجيل الإحداثي(الفلكي) والذي يتحدد بدوائر العرض وخطوط الطول فانه يقع ما بين دائرتي عرض (٣٧.٤٨ ْ) و(٣٧.٤٢ ْ) شـمالاً، وبين خطي طول (٤٢.٨٠ ْ) و (٤٣.٢٠ ْ) شـرقاً. وقد ضـمت منطقة الدراسـة (٥) أحياء سكنية شـغلا الرقعة الجغرافية البالغة مساحتها(٤٧٣.٨٦) هكتار، والتي يسكنها (٤٣٤٣٨) نسمة لعام (٢٠٢٤)، (وزارة التخطيط، ٢٠٢٤، ص١٢).

خريطة (١)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة لقضاء الدجيل ومحافظة صلاح الدين

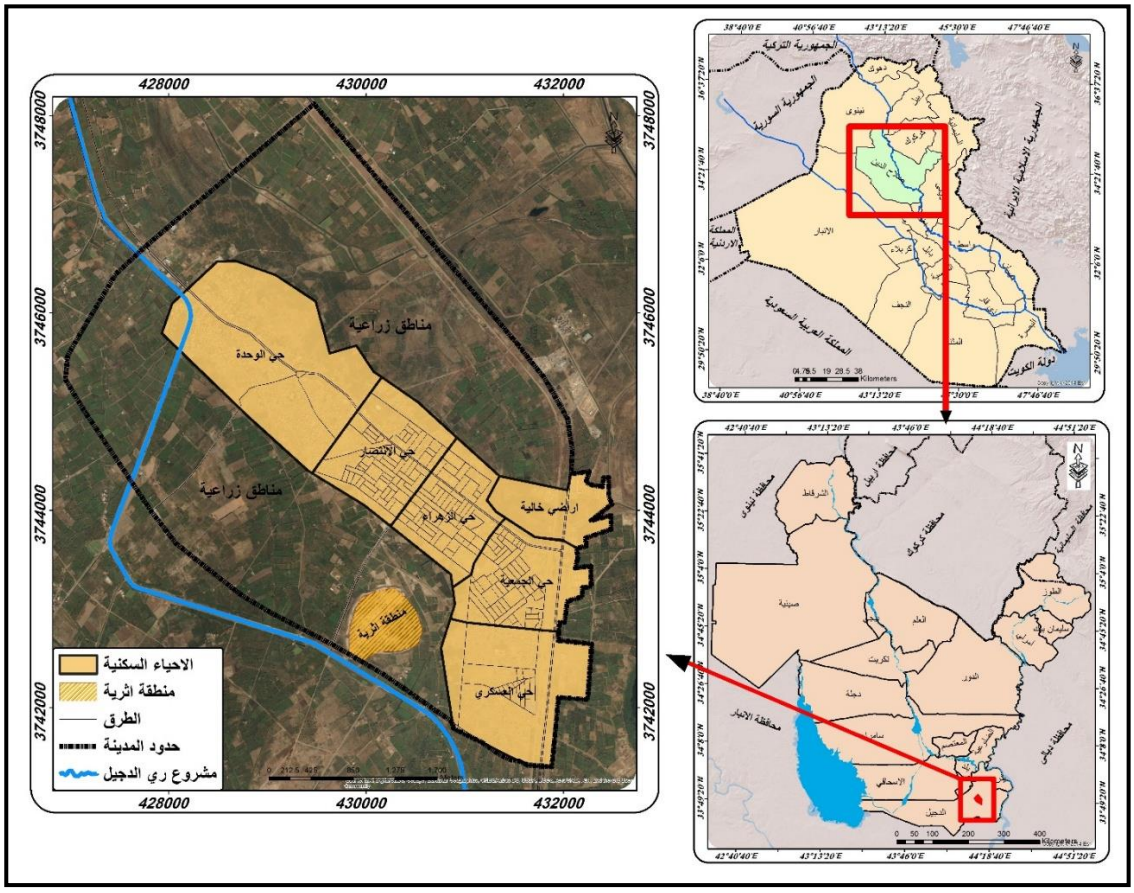

المصـدر: عمل الباحثة بالاعتماد على: الهيأة العامة للمسـاحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠٠٠. خريطة محافظة صـلاح الدين، مقياس ١/٢٥٠٠٠٠. مديرية بلدية الدجيل شعبة تخطيط المدن، خريطة ترقيم مدينة الدجيل.

١. الأساس الاقتصادي مفهومه وطرق قياسه.

انطلاقاً من الهدف الرئيس للبحث في إيجاد الأسس والأساليب النظرية والكمية التي تفيد في بناء واحتساب نمط للعلاقات المكانية وتحديد حجم الترابطات السلعية والخدمية في المدن. وبناءً على ذلك فأن التركيز سيتناول تلك تطور المفهوم النظري للنماذج والأساليب الخاصة بالأساس الاقتصادي التي يمكن الاستفادة منها في التطبيق على مستوى المدن المدروسة مكانياً وبما يساهم في إغناء البعد التحليلي لدى متخذي القرار بهدف تقليل مستوى التباين القائم في مستويات التنمية الإقليمية وما يتبعها من فهم لنمط العلاقات القائمة ما بين المدن وأقاليمها.

١-١. نظرية الأساس الاقتصادي.

تعد دراسة الجوانب النظرية لخطوات البحث العلمي لكل مجال من مجال العلمية التطبيقية ضرورة هامة لبيان الأسس التي تقوم عليها الدراسة والطريق الذي تسلكه الدراسات في تحقيق أهدافها العلمية، وبناءً على ذلك تتناول هذه الفقرة الخطوات العلمية الخاصة بدراسة الاساس الاقتصادي وذلك لتكوين القاعدة العلمية والطريق الذي تسير فيه نحو تحقيق أهدفها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة ما يلي: -

١-١-١. مفهوم نظرية الأساس الاقتصادي.

إن استخدام مفهوم الأساس الاقتصادي جاء نتيجة بحثية عن جملة الأسباب المؤثرة في نمو نشاط ما ضمن حيز مكاني عن غيره وما هي تلك العوامل الاقتصادية المسببة لهذا النمو وعليه فأن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها المفهوم ترتبط بالدرجة الرئيسة في نطاق تداول الخدمة أو الإنتاج المؤثر في نمو الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم وتبعا لتلك السمة فقد تناول المفهوم توضيح نمطين من الأنشطة الاقتصادية القائمة في الحيز المكاني هما (العكرمي، ٢٠١٤، ص٣٠١): -

أ- الصنف الأول: القطاع الأساسي (Basic Sector)، يتمثل هذا الصنف بالأنشطة التي تتعلق بحركة النمو والتطور الحاصل في المكان وعلاقتها بالنطاق الخارجي وهي ما يطلق عليها بالأنشطة الأساسية التي تنتجها المدينة وتزيد عن حاجتها ويتم تصديرها إلى الخارج (المدينة أو الإقليم). وبالتالي فان قيام هذه الصادرات ستساهم في زيادة دخل المدينة وزيادة عوائد عوامل الانتاج، ويمكن تحديد الصفات التي تميز القطاع الأساسي وهي: -

- الأنشطة التي تعتمد على عوامل خارج الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة التي تجلب الأموال إلى الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة التي تلبي الطلب الخارجي.

وهذه الصفات تكمن في الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البري والبحري، التعدين، والصناعات التحويلية. وغيرها من المنتجات كأن تكون هذه المنتجات عبارة عن مكائن ومعدات أو الكترونيات أو ألبسة جاهزة أو معلبات أو أي سلعة تصدر إلى الخارج.

ب- الصنف الثاني: القطاع غير الأساسي / قطاع الخدمات (Service Sector or Basic Sector) يتمثل هذا الصنف بالأنشطة الساندة التي تسهم في إدامة وتطوير عمل الأنشطة الرئيسة ويكون نطاق عملها محدداً ضمن النطاق الداخلي للحيز المكاني، لذلك سميت بالنشاطات غير الأساسية (حسين، ١٩٧٧، ص٢٨١)، ويمكن تحديد الصفات التي تميز القطاعات غير الأساسية فهي: -

- الأنشطة التي تلبي الطلب المحلي.
- الأنشطة المستخدمة للأموال محلياً.

وبالتالي يكون ضمن أنشطة القطاعات غير الاقتصادية: أنشطة الخدمات العامة، التجارة والتجزئة، التعليم، الصحة، البناء والتشييد والخدمات المحلية، التي تشمل بيع اللحوم والخضراوات وصناعة الخبز والحلاقة والخياطة وبقية الخدمات والصناعات الصغيرة الأخرى، فهي إذن لا تساهم في نمو وتطور المدينة.

١-٢. الأساليب والطرق الفنية لقياس الأساس الاقتصادي للمدن.

يمكن تصنيفها بأنها تلك الأساليب أو الأدوات الكمية التي تبحث عن الأسباب المؤثرة في النمو الحضري من أجل قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية في مدينة ما، ولتفريق بينهما تستخدم العديد من الطرق التي ابتكرها الباحثون الذين اهتموا بهذا المفهوم الاقتصادي. من بين هذه الأساليب ما يلي: -

١-٢-١. تحليل الميزة النسبية (Location Quotient).

يعد هذا التحليل من أكثر أساليب تحليل القاعدة الاقتصادية شيوعًا واستخدامًا. وهو أداة إحصائية تُستخدم في التحليل الاقتصادي الجغرافي لتحديد درجة تخصص مدينة معينة في نشاط اقتصادي مقارنة بمنطقة مقارنة عادةً ما تكون الدولة ككل أو المحافظة (محمود، ٢٠١١، ص٥٤). يسمح أسلوب الميزة النسبية بتقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة أساسية وغير أساسية بناءً على بيانات القوى العاملة للتركيب الاقتصادي. حيث يُقارن تحليل الميزة النسبية (LQ)، حصة مدينة الدجيل من القوى العاملة في الصناعة بحصة المحافظة من القوى العاملة لتلك الصناعة. وباستخدام القوى العاملة كمثال، يُقارن مُعامل الموقع الصناعة i بحصة القوى العاملة على مستوى المحافظة في الصناعة i ، وتكون طريقة حساب تحليل الميزة النسبية :(LQ)الرياضية وفقاً للمعادلة التالية(العمار، ٢٠٠٥، ص٣٧):-

$$LQ = \left(\frac{Ei/Et}{Eni/Ent}\right)$$

حيث:

- *Ei* = عدد العاملين في القطاع *i* في المدينة المدروسة.
- *Et* = إجمالي العاملين في جميع القطاعات في المدينة المدروسة.
- *Eni* = عدد العاملين في القطاع *i* على المستوى المحافظة.
- *Ent* = إجمالي العاملين في جميع القطاعات على المستوى المحافظة.

أما تفسير نتائج أسلوب الميزة النسبية (Location Quotient – LQ)، فيمكن بيان كيفية تفسير النتائج وفقاً لما في جدول(١)

جدول (١)

تفسير النتائج الخاصة بأسلوب الميزة النسبية (Location Quotient – LQ).

قيمة (LQ)	التفسير	الدلالة الاقتصادية
> 1	القطاع أكثر تركيزًا في المدينة من المتوسط الوطني	يعني أن القطاع أكثر تركيزًا في المدينة مقارنة بالمستوى الوطني أو الإقليمي(المحافظة)، أي أن المدينة متخصصة في هذا النشاط مما يعني أنه قطاع أساسي (محتمل للتصدير).
= 1	القطاع بنفس مستوى التركيز الوطني	يعني أن مستوى التركيز في المدينة مساوٍ للمستوى الوطني (المحافظة)، أي بمعنى (لا يوجد تخصص واضح)
< 1	القطاع أقل تركيزًا من المتوسط الوطني	يعني أن القطاع أقل أهمية في المدينة مقارنة بالمحافظة، وغالبًا ما يكون من القطاعات غير الأساسية (تخدم الاحتياجات المحلية فقط).

Source: Jamal Aimi Jamaludin, Location Quotient, Lecture note and tutorial for Location Quotient (LQ) analysis from Method of Planning Analysis subject, 2013, p3.

١-٢-٢. أسلوب تحليل التحول الإقليمي (Shift and Share).

يُعرف أسلوب تحليل التحول الإقليمي (Shift and Share Analysis)، بأنه أداة تحليلية إحصائية واقتصادية تُستخدم لفهم مصادر النمو أو الانكماش في اقتصاد منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة، وذلك بمقارنتها بالاقتصاد الوطني أو اقتصاد منطقة مرجعية أكبر(Wang.X and Hofe, R, 2007, p202).

١-٢-٢-١. مكونات أسلوب تحليل التحول الإقليمي (Shift and Share).

يقسم تحليل التحول والمشاركة تغير قطاع الصناعة الإقليمي مثل النمو أو التراجع إلى ثلاث مكونات هي: حصة النمو الوطني، وحصة مزيج الصناعة، وحصة النمو الإقليمي، ويستخدم هذه المعلومات لإلقاء الضوء على جعل الاقتصاد المحلي للمدينة ينمو بشكل مختلف عن المنطقة المرجعية(المحافظة)، (محمود، ٢٠١١، ص٥٥). ويمكن فهم المكونات الرئيسة لهذا الأسلوب بشيء من التفصيل وفقاً لما يلي: –

١. تأثير النمو الوطني (National Growth Effect – NG).

- **التعريف:** النمو المتوقع إذا نما القطاع بالمعدل الوطني العام.
- **التفسير:**
  - قيمة موجبة تشير إلى مساهمة النمو الوطني الإجمالي.
  - كلما زادت القيمة، زاد اعتماد القطاع على الأداء الاقتصادي الوطني.
- **طريقة الحساب:** يتم ضرب مستوى المتغير الاقتصادي في القطاع المحلي في الفترة الأساسية بمعدل النمو الكلي للاقتصاد الإقليمي خلال الفترة التحليلية، وفقاً للصيغة الرياضية التالية(الجبوري، ٢٠١٥، ص٢٨): –

$$NG = Ei,t \times \left(\frac{Et}{E0} - 1\right)$$

حيث:

- Ei,t :– العمالة في القطاع i بالمدينة في السنة الأساس.
- Et :– إجمالي العمالة الوطنية في السنة الحالية.
- $E0$:– إجمالي العمالة الوطنية في السنة الأساس.

٢. المزيج الصناعي (Industrial Mix Effect– IME).

- **التعريف:** ميزة أو عيب التركيب الصناعي للمنطقة.
- **التفسير:**
  - قيمة موجبة: القطاع ينمو أسرع من المتوسط الوطني (ميزة هيكلية).
  - قيمة سالبة: القطاع ينمو أبطأ من المتوسط الوطني (عيب هيكلي).
- **طريقة الحساب:** لكل قطاع إقليمي، يتم حساب الفرق بين معدل نمو هذا القطاع على المستوى الإقليمي(المحافظة)، ومعدل النمو الكلي للاقتصاد الإقليمي(المحافظة). ثم يتم ضرب هذا الفرق بمستوى المتغير الاقتصادي في ذلك القطاع في الفترة الأساسية. يتم جمع هذه القيم لجميع القطاعات للحصول على التأثير الكلي للمزيج الصناعي، وفقاً للصيغة الرياضية التالية(Wang.X and Hofe, R, 2007, p202): –

$$IM = Ei,t \times \left(\frac{Ei,t}{Ei,0} - \frac{Et}{E0}\right)$$

حيث:

- Ei,t :– العمالة في القطاع i على المستوى الوطني في السنة الحالية.
- $Ei,0$:– العمالة في القطاع i على المستوى الوطني في السنة الأساس.

٣. التأثير التنافسي (Competitive Effect – CE).

- **التعريف:** أداء المدينة النسبي في القطاع الاقتصادي.
- **التفسير:**
  - قيمة موجبة: المدينة تتفوق في هذا القطاع (ميزة تنافسية).
  - قيمة سالبة: المدينة متخلفة في هذا القطاع (ضعف تنافسي).
- **طريقة الحساب:** لكل قطاع إقليمي، يتم حساب الفرق بين معدل نمو هذا القطاع في المدينة ومعدل نمو نفس القطاع على المستوى الإقليمي(المحافظة). ثم يتم ضرب هذا الفرق بمستوى المتغير الاقتصادي في ذلك القطاع في الفترة الأساسية. يتم جمع هذه القيم لجميع القطاعات للحصول على التأثير الكلي للقدرة التنافسية الإقليمية، وفقاً للصيغة الرياضية التالية(Wang.X and Hofe, R, 2007, p202): –

$$CE = Ei,t \times \left(\frac{ei,t}{ei,0} - \frac{Ei,t}{Ei,0}\right)$$

حيث:

- ei,t :- العمالة في القطاع i بالمدينة في السنة الحالية.
- $ei,0$:- العمالة في القطاع i بالمدينة في السنة الأساس.

٤. الصيغة الأساسية لتحليل التحول الإقليمي الكلي (Total Shift and Share).

الافتراض الأساس لعمل الأسلوب يركز على إن النمو الاقتصادي لقوة العمل الإقليمي معتمد بالأساس على النمو الاقتصادي لباقي الأقاليم وان ذلك يصاحبه تغيرات مهمة توضح حالة التأثير المتبادل في الحيز المكاني لأي نشاط مقيس على وفق الصيغة الرياضية العامة للأسلوب(Richardson , H.W, 1976 pp.202-206):-

$TSS = NS + IM + CE$ التحول الكلي

١-٢-٢-٢. تفسير التفاعلات بين مكونات أسلوب تحليل التحول والمشاركة (SS).

أن تفسير نتائج أسلوب تحليل التحول والمشاركة (SS)، يتطلب فهمًا دقيقًا لكل من المكونات الثلاثة التي ينتجها التحليل. إذ يُعد تفسير النتائج الخطوة الأهم في تطبيق هذا الأسلوب، حيث يتم تحليل المكونات الثلاثة الرئيسية (النمو الوطني، التركيب القطاعي، التحول التنافسي) لفهم ديناميكيات النمو الإقليمي، وذلك لتحديد ما إذا كان النمو في المدينة ناتجاً عن عوامل وطنية أو هيكل صناعي محلي أو ميزة تنافسية، فضلاً عن مساعدة صانعي السياسات على فهم نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الإقليمي، ويمكن بيان كيفية تفسير كل مكون وأهميته وفقاً لما في جدول (٢) التالي(Wang.X and Hofe, R, 2007, p221): -

جدول (٢)

تفسير النتائج الخاصة بأسلوب تحليل التحول والمشاركة (Shift and Share).

النمو الوطني (NG)	المزيج الصناعي (IME)	التأثير التنافسي (CE)	التفسير	التوصيات
+	+	+	قطاع قوي ومتنامي	تعزيز الاستثمارات
+	+	-	هيكل جيد لكن تنافسية ضعيفة	تحسين الإنتاجية
+	-	+	أداء جيد رغم هيكل ضعيف	تطوير سلاسل القيمة
+	-	-	قطاع ضعيف بشكل عام	إعادة هيكلة أو إحلال
-	+	+	قطاع صاعد رغم الركود الوطني	دعم القطاع الواعد
-	+	-	هيكل جيد لكن متأثر بالركود	حماية القطاع
-	-	+	صمود قطاع في ظروف صعبة	تحليل أسباب الصمود
-	-	-	قطاع في أزمة	إجراءات علاجية عاجلة

Source: Xinhao Wang. and Rainer vom Hofe, op. cit, p209.

ومن خلال فهم مساهمة كل مكون في النمو الإقليمي الكلي، يمكن لصناع القرار من الحصول على رؤى قيمة حول نقاط قوة وضعف الاقتصاد الإقليمي وتطوير استراتيجيات مستهدفة لتعزيز النمو المستدام.

مما سبق يتبين أن جميع الأساليب التي تم النظر فيها مستمدة من التجربة الأمريكية، علاوة على ذلك، تم تطبيقها على المدن الكبيرة. ومع ذلك، يمكن للدراسة الاستفادة من جوانب مختلفة بقدر ما تكون هذه الجوانب ذات صلة بحالة مدينة بلد ومهما كانت الطريقة المستخدمة لتحديد القاعدة الاقتصادية الحضرية لمدينة الدجيل، لا بد للباحث من الإشارة إلى صعوبات القياس، ومحاكاة نموذج منظور لمدينة في المستقبل، والتي لم تعالجها أغلب تلك الطرق والاساليب، إلا أنه يمكن من خلال الطريقة الجديدة التي تستخدم المقابلات والاستبيانات، والتي يمكن من خلالها تغطية جميع الأنشطة الحضرية لتحديد الاساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة.

٢. تطبيق أساليب التحليل الكلي في قياس العلاقات المكانية الاقتصادية.

في هذا الجزء من البحث يتم تطبيق الأساليب والنماذج الكمية التي تفسر العلاقات المكانية بين مدينة الدجيل والمحافظة، إذ إن تناول الدراسة لهذه الأساليب ينطلق من مبدأ التسلسل لعمل النموذج من خلال نطاق تأثيره ومعاييره المقيسة ودرجة الارتباط بالأسلوب الذي يليه، فضلاً عن مدى تحقيقه لموضوع احتساب العلاقات الاقتصادية المكانية جزئياً أو كلياً (محمود، ٢٠١١، ص٥٠)، وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق هذه الأساليب وفقاً لما يلي: -

٢-١. تحليل المزة النسبية (Location Quotient – LQ).

بتطبيق المعادلة الإحصائية لتحليل (LQ)، على بيانات القوى العاملة في مدينة الدجيل ومقارنتاها بمحافظة صلاح الدين، تظهر لنا النتائج المبينة في جدول (٣) وشكل (١).

جدول (٣)

نتائج أسلوب (LQ)، على بيانات القوى العاملة لمدينة الدجيل للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٤)

ت	الفعاليات الاقتصادية	المحافظة		الدجيل		(LQ)	(LQ)	معدل التغير
		٢٠٠٩	٢٠٢٤	٢٠٠٩	٢٠٢٤	٢٠٠٩	٢٠٢٤	(٢٠٠٩-٢٠٢٤)
١	الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	١٨٨٣٢	٥٨٣٩٥	٣٩٥٣	٨٨٠٩	٣.٠٦	١.٨٨	١.١٨-
٢	التعدين والمقالع	١٠٦٠	٢٦٥٠	٣٢٠	٤٦	٤.٤٠	٠.٢٢	٤.١٨-
٣	الصناعة التحويلة	١٨٥٨٣	١٩٧٠٦	٥٣٣	٢٦٠	٠.٤٢	٠.١٦	٠.٢٥-
٤	تجهيز الكهرباء والمياه	٤٣٠٥	٤٢٣٠	١٣٥	٤٠	٠.٤٦	٠.١٢	٠.٣٤-
٥	البناء والتشييد	١١٢٢	٢٨٠٤	٨٦	١١٠	١.١٢	٠.٤٩	٠.٦٣-
٦	تجارة الجملة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	٤٤٢٣٦	٤٦٩٨٥	٢١٩٥	٣٩٢٧	٠.٧٢	١.٠٤	٠.٣٢
٧	السكن وانشطة الخدمات (الاقامة)	٢٨٠٣	١٨٦٦	٧١	١٤٥	٠.٣٧	٠.٩٦	٠.٥٩
٨	النقل والتخزين وانشطة المعلومات والاتصالات	٢٣٧٩	٥٥٣٧	١١٣	٢٢٥	٠.٦٩	٠.٥١	٠.١٩-
٩	الانشطة العقارية والمالية	١٠٠٢	٦٨٢	٦٩	١٨	١.٠٠	٠.٣٣	٠.٦٨-
١٠	الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	١٥٦٨٢	٢٣٦٦٥	١١٥٠	١٨٤٤	١.٠٧	٠.٩٧	٠.١٠-
١١	التعليم	٢٣٩٤٨	٢٤٧٩٧	٨١٠	٩١٩	٠.٤٩	٠.٤٦	٠.٠٣-
١٢	الصحة والعمل الاجتماعي	٧٤٣٦	١١٤١٨	٢١١	٢٦٠	٠.٤١	٠.٢٨	٠.١٣-
١٣	انشطة خدمية اخرى	٧٧٩١	١٢٢٩٣	٥٩٠	٦٧٥	١.١٠	٠.٦٨	٠.٤٢-
١٤	قوة العمل الكلية	١٤٩١٧٩	٢١٥٠٢٩	١٠٢٣٦	١٧٢٧٨	١.٠٠	١.٠٠	٠.٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة إحصاء محافظة صلاح الدين، نتائج الحصر والترقيم الخاصة بعدد المنشآت في المحافظة بحسب البيئة وعدد العاملين ونوع النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الوحدات الادارية لعام ٢٠٠٩، جدول٣، ص٤٣٦-٤٥٦. والدراسة الميدانية لعام٢٠٢٤.

شكل (١)

التغير السنوي لمعامل (LQ) للقطاعات الاقتصادية في مدينة الدجيل للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٤)

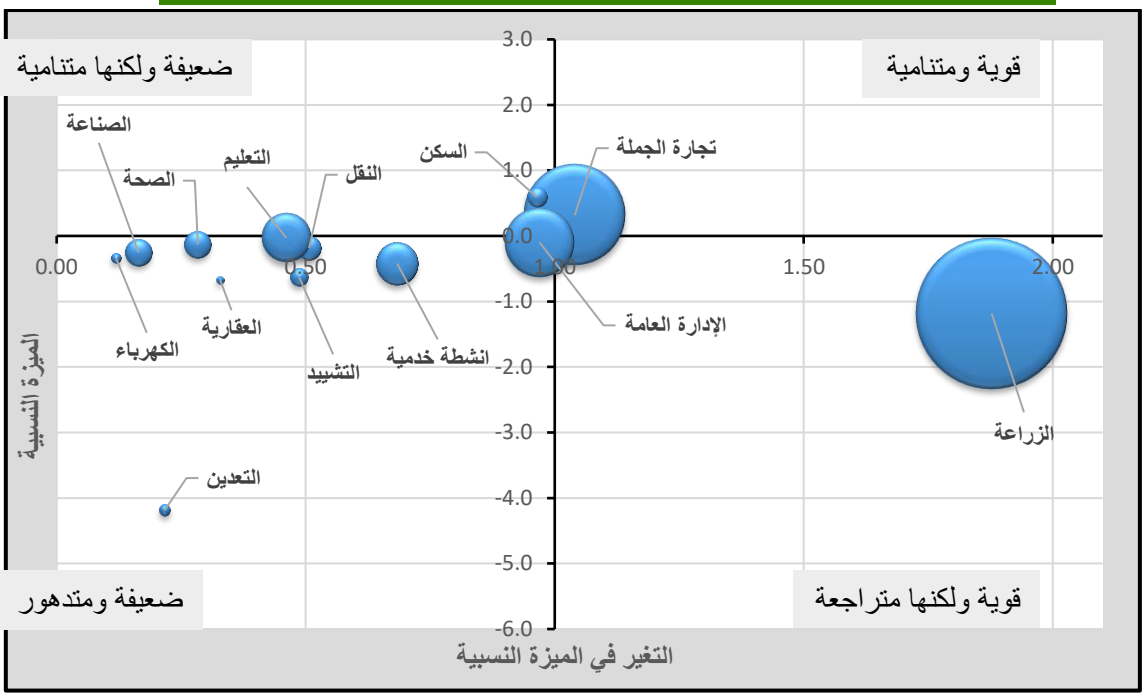

المصدر: الباحثة اعتمادً على معطيات جدول رقم(٣) ومخرجات برنامج (Excel).

تشـــير البيانات إلى أن قوة العمل الكلية في مدينة الدجيل قد ارتفعت من (١٠,٢٣٦) فرداً عام (٢٠١١) إلى (١٧,٢٧٨) فرداً عام (٢٠٢٤)، وهو ما يعكس نمواً معتبراً في حجم النشـاط الاقتصـادي. لكن التغيرات القطاعية تظهر تحولات هيكلية في الأسـاس الاقتصـادي للمدينة وفقاً لمؤشـــر ميزة الموقع (LQ). فقطاع الزراعة والصـــيد والغابات وصـــيد الأســـماك ارتفع عدد العاملين فيه من (٣,٩٥٣) عام (٢٠١١) إلى (٨,٨٠٩) عام (٢٠٢٣)، بينما تراجع مؤشر ميزة الموقع من (٣.٠٦) إلى (١.٨٨) بمعدل تغير سلبي (−١.١٨). وهذا يعني أن الزراعة رغم توسعها ما تزال تحتفظ بميزة نسبية (LQ>١)، لكنها تراجعت مقارنة بمكانتها السابقة. أما قطاع التعدين والمقالع، فقد تراجع عدد العاملين فيه من (٣٢٠) عام (٢٠١١) إلى (٤٦) عام (٢٠٢٣)، فيما انخفض مؤشـر (LQ) من (٤.٤٠) إلى (٠.٢٢) بمعدل تغير حاد (−٤.١٨). وهذا يعكس فقدان القطاع لميزته التنافسية وانكماشه بشكل كبير. بينما تقلص عدد العاملين في الصـناعة التحويلية من (٥٣٣) عام (٢٠١١) إلى (٢٦٠) عام (٢٠٢٣)، كما انخفض مؤشـــر (LQ) من (٠.٤٢) إلى (٠.١٦) بمعدل تغير (−٠.٢٥). ويدل ذلك على ضـــعف مســـاهمة الصناعة التحويلية في البنية الاقتصادية للمدينة.

أما قطاع تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية، فقد ارتفع عدد العاملين من (٢,١٩٥) عام (٢٠١١) إلى (٣,٩٢٧) عام (٢٠٢٣)، كما ارتفع مؤشـر (LQ) من (٠.٧٢) إلى (١.٠٤) بمعدل تغير (+٠.٣٢). وهذا يعكس تحول التجارة إلى قطاع ذي ميزة تنافسـية في المدينة. وهذا التحول شمل قطاع السكن والغذاء وأنشطة الخدمات (الإقامة) التي تضاعف عدد العاملين فيها من (٧١) عام (٢٠١١) إلى (١٤٥) عام (٢٠٢٣)، وصـــعد مؤشـــر (LQ) من (٠.٣٧) إلى (٠.٩٦) بمعدل تغير (+٠.٥٩)، وهو ما يدل على تحســن نســبي في هذا القطاع لكنه ما يزال دون مستوى التنافسية (LQ<١).

في حين يعاني قطاع التعليم رغم ارتفاع عدد العاملين من (٨١٠) عام (٢٠١١) إلى (٩١٩) عام (٢٠٢٣)، لكن مؤشـــر (LQ) تراجع من (٠.٤٩) إلى (٠.٤٦) بمعدل تغير (−٠.٠٣). وهذا يشـير إلى أن التعليم لم يتحول بعد إلى قطاع تنافسـي، بل ظل دون المتوسـط الإقليمي، بينما تراجع مؤشر (LQ) في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي من (٠.٤١) إلى (٠.٢٨) بمعدل تغير سلبي (−٠.١٣)، ما يدل على محدودية أهمية هذا القطاع في المدينة.

أما باقي القطاعات الاقتصـادية، فقد شـهد تراجع وانكماشـاً ملحوظاً، فقد تراجع مؤشـر (LQ) لقطاع النقل من (٠.٦٩) إلى (٠.٥١) بمعدل تغير سـلبي (−٠.١٩)، مما يدل على ضـعف الميزة النسـبية لهذا القطاع. بينما انخفض مؤشـر (LQ) لقطاع الأنشـطة العقارية والمالية من (١.٠٠) إلى (٠.٣٣) بمعدل تغير (−٠.٦٨). وهذا يعكس انكماشـاً واضـحاً للقطاع وفقدانه للميزة التنافسـية. في حين تراجع مؤشـر (LQ) لقطاع الإدارة العامة من (١.٠٧) إلى (٠.٩٧). ويدل ذلك على أن القطاع بقي مستقراً عدداً، لكنه فقد جزءاً من أهميته النسبية.

من خلال التحليل يتضح أن البنية الاقتصادية في مدينة الدجيل شهدت تحولات هيكلية سلبية في معظم القطاعات بين (٢٠٠٩–٢٠٢٤). فقد تراجعت الزراعة من ميزة عالية إلى ميزة متوسطة، وانكمش قطاع التعدين وفقد ميزته بالكامل، بينما ظل قطاع الصناعة التحويلية ضعيفاً. في المقابل، برزت التجارة كقطاع تنافسي جديد (LQ>1). أما قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، فما تزال دون المستوى المطلوب، مع فقدان بعض القطاعات الأخرى مثل العقارات والأنشطة المالية لمكانتها السابقة. وهذا يشير إلى أن اقتصاد الدجيل أصبح أكثر هشاشة وتراجعاً في تنوعه، مع اعتماد متزايد على التجارة والزراعة، وضعف القطاعات المنتجة والخدمية الأخرى.

١-٢-٢. تحليل التحول الإقليمي (Shift and Share) لمدينة الدجيل.

تشير نتائج تحليل التحول الإقليمي المبينة في جدول (٤)، إلى أن مدينة الدجيل قد شهدت تغيرات متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠٢٤). ويمكن تقسيم هذه التغيرات وفق مكونات التحول الإقليمي إلى: أثر النمو الوطني، أثر البنية القطاعية، والأثر المحلي التنافسي، وفقاً لجدول (٤)، حيث يوضح الأخير مستوى قوة أو ضعف تنافسية المدينة مقارنة بالمحافظة.

جدول (٤)

نتائج حساب التحول الإقليمي للمدينة الدجيل لعام ٢٠٢٤.

ت	الفعاليات الاقتصادية	٢٠٠٩	٢٠٢٤	التغير الفعلي	الأثر الوطني (NS)	أثر التركيب القطاعي (IM)	الأثر التنافسي المحلي (CE)
١	الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	٣٩٥٣	٨٨٠٩	٤٨٥٥.٧	١٧٤٥	٦٥٦٠	٣٤٤٩-
٢	التعدين والمقالع	٣٢٠	٤٦	٢٧٣.٨-	١٤١	٣٣٩	٧٥٤-
٣	الصناعة التحويلة	٥٣٣	٢٦٠	٢٧٢.٩-	٢٣٥	٢٠٣-	٣٠٥-
٤	تجهيز الكهرباء والمياه	١٣٥	٤٠	٩٤.٥-	٦٠	٦٢-	٩٣-
٥	البناء والتشييد	٨٦	١١٠	٢٣.٧	٣٨	٩١	١٠٥-
٦	تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	٢١٩٥	٣٩٢٧	١٧٣٢.٠	٩٦٩	٨٣٣-	١٥٩٦
٧	السكن وانشطة الخدمات (الاقامة)	٧١	١٤٥	٧٣.٥	٣١	٥٥-	٩٨
٨	النقل والتخزين وانشطة المعلومات والاتصالات	١١٣	٢٢٥	١١٢.٤	٥٠	١٠٠	٣٨-
٩	الانشطة العقارية والمالية	٦٩	١٨	٥١.٠-	٣٠	٥٢-	٢٩-
١٠	الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	١١٥٠	١٨٤٤	٦٩٣.٨	٥٠٨	٧٨	١٠٩
١١	التعليم	٨١٠	٩١٩	١٠٩.٠	٣٥٨	٣٢٩-	٨٠
١٢	الصحة والعمل الاجتماعي	٢١١	٢٦٠	٤٩.١	٩٣	٢٠	٦٤-
١٣	انشطة خدمية اخرى	٥٩٠	٦٧٥	٨٥.١	٢٦٠	٨٠	٢٥٦-

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة إحصاء محافظة صلاح الدين، نتائج الحصر والترقيم الخاصة بعدد المنشآت في المحافظة بحسب البيئة وعدد العاملين ونوع النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الوحدات الادارية لعام ٢٠٠٩، جدول٣، ص٤٣٦–٤٥٦. والدراسة الميدانية لعام٢٠٢٤.

١. قطاع الزراعة والصيد

سجل هذا القطاع زيادة فعلية في العمالة بلغت (+٤٨٥٦) عاملاً، إذ ارتفع العدد من (٣٩٥٣) عام (٢٠٠٩) إلى (٨٨٠٩) عام (٢٠٢٤). وبحسب النمو العام للمحافظة، كان متوقعاً أن يصل النمو إلى (+١٧٤٥) عاملاً، كما أضافت البنية القطاعية على مستوى المحافظة (+٦٥٥٩) عاملاً. غير أن الأثر المحلي التنافسي جاء سلبياً بقيمة (–٣٤٤٩)، مما يدل على أن أداء الزراعة في الدجيل كان أضعف من المتوقع، رغم بقائه قطاعاً رئيسياً.

٢. قطاع التعدين.

تراجع عدد العاملين من (٣٢٠) عام (٢٠٠٩) إلى (٤٦) عام (٢٠٢٤)، أي بانخفاض (–٢٧٤). ولو نما القطاع محلياً بمعدل نمو المحافظة لكان متوقعاً أن يضيف (+١٤١) عاملاً، مع أثر إيجابي للبنية القطاعية (+٣٣٩). لكن النتيجة الفعلية سجلت أثراً محلياً تنافسياً سلبياً بلغ (–٧٥٤)، ما يعكس فقدان هذا القطاع لميزته الإقليمية بشكل كامل.

٣. قطاع الصناعة التحويلية.

انخفض عدد العاملين من (٥٣٣) إلى (٢٦٠) عاملاً، أي بتراجع (–٢٧٣). وكان متوقعاً أن يحقق نمواً قدره (+٢٣٥) وفق النمو الوطني، بينما ساهمت البنية القطاعية سلبياً (–٢٠٣). غير أن الأثر المحلي التنافسي جاء أيضاً سلبياً بقيمة (–٣٠٥)، ما يشير إلى ضعف تنافسية الصناعة في المدينة.

٤. قطاع الكهرباء والغاز والمياه.

تراجع عدد العاملين من (١٣٥) إلى (٤٠) عاملاً (–٩٥). ووفق معدل نمو المحافظة كان متوقعاً أن يضيف (+٦٠) عاملاً، في حين أضافت البنية القطاعية أثراً سلبياً (–٦٢). أما الأثر المحلي التنافسي فقد بلغ (–٩٣)، وهو ما يعكس عجز هذا القطاع عن تحقيق أي نمو نسبي.

٥. قطاع البناء والتشييد.

ارتفع عدد العاملين بشكل طفيف من (٨٦) إلى (١١٠) (+٢٤). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٣٨) عاملاً، مع أثر قطاعي إيجابي (+٩١). لكن الأثر المحلي التنافسي جاء سلبياً (–١٠٥)، ما يعني أن هذا القطاع في الدجيل لم يتمكن من مجاراة الأداء على مستوى المحافظة.

٦. قطاع التجارة (الجملة والمفرد وإصلاح المركبات)

شهد القطاع نمواً من (٢١٩٥) إلى (٣٩٢٧) عاملاً (+١٧٣٢). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٩٦٣) عاملاً، بينما أظهر الأثر القطاعي أثراً سلبياً (–٣٦). أما الأثر المحلي التنافسي فقد كان إيجابياً (+٨٠٥)، مما يشير إلى أن التجارة تحولت إلى أحد أهم القطاعات التنافسية في الدجيل.

٧. قطاع السكن والخدمات (الإقامة والمطاعم)

ارتفع عدد العاملين من (٧١) إلى (١٤٥) (+٧٤). ولو تبع القطاع النمو الوطني لكان متوقعاً أن يضيف (+٣١) عاملاً، بينما ساهمت البنية القطاعية سلبياً (–٥٣). الأثر المحلي التنافسي كان إيجابياً (+٩٦)، ما يعني أن هذا القطاع حقق نمواً يفوق المتوقع، رغم صغر حجمه النسبي.

٨. قطاع النقل والتخزين والاتصالات

زاد عدد العاملين من (١١٣) إلى (٢٢٥) (+١١٢). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٥٠)، بينما ساهمت البنية القطاعية إيجابياً (+٥٨). غير أن الأثر المحلي التنافسي جاء سلبياً (–٤)، وهو ما يعكس أداء شبه مطابق للمحافظة دون ميزة محلية تذكر.

٩. الأنشطة العقارية والمالية

انخفض عدد العاملين من (٦٩) إلى (١٨) (–٥١). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٣١)، لكن البنية القطاعية ساهمت سلبياً (–٢٨). أما الأثر المحلي التنافسي فكان سلبياً (–٥٤)، ما يؤكد فقدان هذا القطاع لميزته النسبية في الدجيل.

١٠. الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي

ارتفع عدد العاملين من (١١٥٠) إلى (١٨٤٤) (+٦٩٤). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٥٠٧)، بينما ساهمت البنية القطاعية إيجابياً (+١٢٧). الأثر المحلي التنافسي بلغ (+٦٠)، وهو أثر طفيف لكنه يعكس استقرار القطاع مع تحسن نسبي في تنافسيته.

١١. قطاع التعليم

ارتفع عدد العاملين من (٨١٠) إلى (٩١٩) (+١٠٩). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٣٥٧)، بينما ساهمت البنية القطاعية سلبياً (−٢٠٠). أما الأثر المحلي التنافسي فكان سلبياً (−٤٨)، ما يعكس ضعف تنافسيته المستمرة.

١٢. قطاع الصحة والعمل الاجتماعي

زاد عدد العاملين من (٢١١) إلى (٢٦٠) (+٤٩). وكان من المتوقع أن يضيف النمو الوطني (+٩٣)، بينما ساهمت البنية القطاعية إيجابياً (+١١٧). لكن الأثر المحلي التنافسي جاء سلبياً (−١٦١)، وهو ما يدل على أن الصحة ما تزال دون المستوى التنافسي في المدينة.

١٣. أنشطة خدمية أخرى

ارتفع عدد العاملين من (٥٩٠) إلى (٦٧٥) (+٨٥). وكان متوقعاً أن يضيف النمو الوطني (+٢٦٠)، بينما ساهمت البنية القطاعية إيجابياً (+٦٠). لكن الأثر المحلي التنافسي كان سلبياً (−٢٣٥)، وهو ما يعكس ضعف نمو هذه الأنشطة مقارنة بالمحافظة.من خلال تحليل Shift–Share يتضح أن معظم القطاعات الاقتصادية في الدجيل سجلت أثراً محلياً تنافسياً سلبياً، باستثناء التجارة (+٨٠٥)، السكن والخدمات (+٩٦)، والإدارة العامة (+٦٠)، التي أظهرت تحولاً إيجابياً. أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة (−٣٤٤٩)، التعدين (−٧٥٤)، الصناعة (−٣٠٥)، والتعليم (−٤٨)، فقد فقدت تنافسيتها. وهذا يعكس أن التحول الإقليمي في الدجيل خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠٢٤) اتسم بالاعتماد المتزايد على التجارة وبعض الأنشطة الخدمية الصغيرة، مقابل تراجع القطاعات الإنتاجية التقليدية والخدمات الأساسية.يتضح من نتائج تحليل التحول الإقليمي (Shift–Share) أن مدينة الدجيل قد فقدت تنافسيتها الكلية بمقدار (٥٥٠٧) عامل خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠٢٤)، وهو ما يعكس اتجاهاً عاماً نحو الانكماش في قاعدة التميز الاقتصادي مقارنة بالمحافظة. فعلى الرغم من بروز قطاعات مثل التجارة (+١٥٩٦)، السكن والخدمات (+٩٦)، والإدارة العامة (+٦٠) كعناصر ذات أثر إيجابي، إلا أن التراجع الحاد في قطاعات الزراعة (−٣٤٤٩)، التعدين (−٧٥٤)، الصناعة التحويلية (−٣٠٥)، والخدمات الأخرى (−٢٣٥) قد غلب على المشهد الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن مسار التنمية في الدجيل ما يزال هشاً وغير متوازن، ويتطلب تدخلاً استراتيجيّاً لإعادة بناء الأساس الاقتصادي وتعزيز التنوع القطاعي بما يرفع من القدرة التنافسية للمدينة على المستوى الإقليمي.

٣. التحليل الاستراتيجي لإمكانيات التنمية للمدينة الدجيل باستخدام (SWOT).

يُعدّ تحليل (SWOT) إطارًا تشخيصيًا شائعًا في التخطيط الاستراتيجي يدمج بين عوامل داخلية (نقاط القوة والضعف) وعوامل خارجية (الفرص والتهديدات) لتكوين صورة متوازنة عن الوضع الراهن وتوجيه صياغة الخيارات الاستراتيجية (Dyson, 2004). وقد استُخدم في مؤسسات الأعمال والقطاع العام والتنمية الإقليمية بوصفه أداةً بسيطة ومرنة لتوليد بدائل وسياسات قابلة للتنفيذ، شرط أن تُستكمل نتائجه بترتيب أولويات واضح وآليات متابعة (Helms & Nixon, 2010). ورغم الانتشار الواسع، تشير المراجعات النظرية إلى أن قوة الأداة تعتمد على جودة جمع الأدلة، وفي سياق التحليل الإقليمي والتنمية المحلية، توصي الجهات المتخصصة باستخدام SWOT لتشخيص الأصول التنافسية الإقليمية والعوامل المعيقة، بوصفه مدخلًا لصياغة استراتيجية اقتصادية إقليمية مبنية على البيانات(Gurel & Tat, 2017).

جدول (٥)

تحليل (SWOT) (*) لمدينة الدجيل بحسب نتائج الميزة النسبية والتحول الإقليمي

البُعد	العناصر
نقاط القوة (Strengths)	• بقاء الزراعة كقطاع مهم رغم تراجع ميزة الموقع (٨٨٠٩ عامل، LQ=1.88).
	• تحوّل التجارة إلى قطاع تنافسي (٣٩٢٧ عامل، LQ=1.04).
	• استقرار نسبي في قطاع الإدارة العامة والدفاع (١٨٤٤ عامل، LQ=0.97).

نقاط الضعف (Weaknesses)	• انهيار قطاع التعدين والمقالع (انخفاض من ٣٢٠ إلى ٤٦ عامل، LQ=0.22).
	• ضعف الصناعة التحويلية وتراجعها (٢٦٠ عامل فقط، LQ=0.16).
	• تراجع البنية الصحية (٢٦٠ عامل، LQ=0.28).
	• ضعف قطاع التعليم نسبياً (٩١٩ عامل، LQ=0.46).
	• فقدان الأنشطة العقارية والمالية لميزتها (LQ=0.33).
الفرص (Opportunities)	• إمكانية تطوير الزراعة عبر تحديث أساليب الإنتاج لزيادة الميزة التنافسية.
	• تنمية التجارة والخدمات المرتبطة بها للاستفادة من الموقع الجغرافي.
	• الاستثمار في البنية الصحية والتعليمية لتتحول إلى قطاعات تنافسية.
	• إمكانية إدخال صناعات تحويلية مرتبطة بالإنتاج الزراعي (مثل التمور والحمضيات).
التهديدات (Threats)	• استمرار التراجع في القطاعات الإنتاجية (التعدين، الصناعة، البناء).
	• هشاشة البنية الاقتصادية واعتمادها على عدد محدود من القطاعات.
	• خطر هجرة العمالة الشابة نحو المراكز الحضرية الأكبر (مثل بغداد).
	• تأثيرات التغير المناخي وشحة المياه على النشاط الزراعي.

(*) تمثل (SWOT)، اختصاراً لكلمات (Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats)، والتي تعني (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات).

يوضح تحليل SWOT في جدول (٥) أعلاه أن اقتصاد مدينة الدجيل يميل حالياً نحو الزراعة والتجارة كقاطرتين أساسيتين، في حين أن القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى تعاني من ضـــعف وانكماش. وهذا يفتح المجال أمام تدخلات تنموية موجهة لتعزيز التنوع الاقتصادي عبر دعم الصناعات التحويلية والخدمات الصحية والتعليمية، بما يرفع من قابلية المدينة لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة.

٣-١. الاستراتيجية التنموية لمدينة الدجيل (SWOT)

تهدف الاســـتراتيجية إلى إعادة هيكلة الاقتصـــاد المحلي للدجيل عبر تعزيز القطاعات التنافســـية (الزراعة والتجارة)، وإحياء القطاعات الضعيفة (الصناعة، الصحة، التعليم)، مع ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

١. محور تعزيز القطاعات القوية (Strengths)

- الزراعة: – تحديث أنظمة الري وإدخال التكنولوجيا الزراعية لرفع الإنتاجية (التمور، الحمضيات). ودعم إنشاء جمعيات تعاونية للتسويق الزراعي.
- التجارة: – تطوير سوق مركزي حديث يربط الدجيل بالأسواق الإقليمية (بغداد، صلاح الدين). فضلاً عن تشجيع أنشطة الخدمات المساندة مثل النقل والتخزين.

٢. محور معالجة نقاط الضعف (Weaknesses)

- الصناعة التحويلية: – إنشاء معامل صغيرة لتعليب التمور والعصائر ومنتجات الحليب. وضرورة ربط القطاع الصناعي بالزراعة لزيادة القيمة المضافة.
- الصحة والتعليم: – استحداث مراكز صحية جديدة وتطوير المستشفيات. والعمل على رفع كفاءة المدارس عبر تدريب الكوادر وتوسيع البنية التحتية التعليمية.
- العقارات والمالية: – تنشيط سوق العقارات والمشاريع الصغيرة عبر قروض ميسرة.

٣. محور استثمار الفرص ومواجهة التهديدات

- **استثمار الفرص:** – توجيه استثمارات نحو التجارة والخدمات اللوجستية المتمثلة بالمخازن لتعزيز موقع الدجيل كمركز وسيط. واستغلال الموقع الجغرافي لجذب استثمارات النقل البري.

- **مواجهة التهديدات:** – اعتماد خطط للتكيف مع التغير المناخي (مشاريع حصاد مياه، زراعة مقاومة للجفاف). ووضع برامج لخلق فرص عمل للشباب للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

٤. النتائج المتوقعة بحلول ٢٠٣٠

رفع مؤشر ميزة الموقع (LQ) للزراعة إلى أكثر من (٢.٠). وتحويل التعليم والصحة إلى قطاعات تنافسية (LQ>1). فضلاً عن خلق ما لا يقل عن (٣٠٠٠) فرصة عمل جديدة في الصناعات التحويلية والخدمات، وتعزيز التجارة لتصبح العمود الفقري للتنمية المحلية وربطها بالأسواق الوطنية.

إذ تعتمد الاستراتيجية على مبدأ التنمية المتوازنة: تعزيز نقاط القوة القائمة، إصلاح جوانب الضعف، استغلال الفرص المتاحة، وتقليل المخاطر المستقبلية، بما يجعل الدجيل قادرة على لعب دور إقليمي أكثر فاعلية في شبكة المدن العراقية.

الاستنتاجات.

بناءً على ما تم عرضه من معطيات وصفية ورقمية توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. فقدان التنافسية الكلية: أظهرت نتائج تحليل التحول الإقليمي أن مدينة الدجيل فقدت ما مجموعه (٥٥٠٧) عامل من قدرتها التنافسية مقارنة بالمحافظة، وهو ما يعكس ضعف قدرة اقتصاد المدينة على مجاراة ديناميات النمو الإقليمي.

٢. تراجع القطاعات الإنتاجية التقليدية: شكّلت الزراعة أكبر خاسر في تنافسية المدينة (–٣٤٤٩)، تلتها أنشطة التعدين (–٧٥٤) والصناعة التحويلية (–٣٠٥)، مما يشير إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية التقليدية التي كانت تمثل تاريخياً الركيزة الأساسية للاقتصاد المحلي.

٣. ضعف الخدمات الأساسية: سجّلت قطاعات التعليم (–٤٨) والصحة (–١٦١) أثراً محلياً تنافسياً سلبياً، ما يعكس عدم مواكبتها للنمو المطلوب على المستوى الإقليمي، وبالتالي ضعف مساهمتها في رفع جاذبية المدينة على المدى الطويل.

٤. بروز قطاعات جديدة واعدة: على الرغم من التراجع الكلي، برزت التجارة كأهم قطاع تنافسي (+١٥٩٦)، إلى جانب تحسن نسبي في قطاعي السكن والخدمات (+٩٦) والإدارة العامة (+٦٠)، وهو ما يعكس توجهاً نحو هيمنة الأنشطة الخدمية والاستهلاكية على هيكل الاقتصاد المحلي.

٥. خلل في الهيكل الاقتصادي: النتائج تشير إلى وجود اعتماد غير متوازن على قطاع أو اثنين (التجارة، الزراعة)، في مقابل تراجع باقي القطاعات، مما يجعل اقتصاد المدينة هشاً أمام الأزمات الاقتصادية أو التغيرات في السوق.

٦. الحاجة إلى تدخل استراتيجي: تؤكد الدراسة أن الوضع الراهن للدجيل يتطلب تبني سياسات تنموية إقليمية قائمة على إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية، مع التركيز على التنويع القطاعي، وتعزيز البنية التحتية، وتحفيز القطاعات ذات الميزة النسبية.

التوصيات.

١. تنويع القاعدة الاقتصادية عبر تقليل الاعتماد المفرط على الزراعة التقليدية، وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية والتحويلية.

٢. إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال إدخال التقنيات الحديثة للري والزراعة الذكية، بما يقلل من التراجع الكبير في تنافسيته (–٣٤٤٩).

٣. إحياء قطاع الصناعة عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية متخصصة تستوعب العمالة وتزيد من التنافسية.

٤. تعزيز القطاعات الرابحة مثل التجارة (+١٥٩٦) والسكن والخدمات (+٩٦) عبر تهيئة البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات المحلية.

٥. تحفيز القطاعات الاجتماعية (الصحة، التعليم) من خلال زيادة الإنفاق وتحسين جودة الخدمات بما يسهم في استقرار القوى العاملة ويعزز التنمية البشرية.

٦. تطوير بيئة الأعمال والاستثمار عبر تبسيط الإجراءات، وتوفير الحوافز الضريبية، وفتح المجال أمام الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٧. اعتماد رؤية إقليمية متكاملة لربط الدجيل بالمدن المجاورة ضمن شبكة اقتصادية وخدمية مشتركة تعزز التكامل وتحد من التباين التنموي.

المصادر:

References:

1. World Bank. (2025). Iraq: Country overview. World Bank. https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview
2. Blakely, E. J., & Leigh, N. G. (2010). Planning Local Economic Development (4th ed.). SAGE.
3. Flegg, A. T., & Tohmo, T. (2016). Estimating regional input coefficients and multipliers: The use of FLQ is not a gamble. Regional Studies, 50(2), 310–325.
4. Goldsmith-Pinkham, P., Sorkin, I., & Swift, H. (2020). Bartik instruments: What, when, why, and how. American Economic Review, 110(8), 2586–2624.

٥. محمود، صباح فيحان، استخدام بعض الأساليب الإقليمية في تحليل البنية الاقتصادية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٧، العدد ٢٣، ٢٠١١م، ص٥٠.

٦. العمار، علي كريم عبود، اسس احتساب العلاقات الاقتصادية المكانية بين المحافظات، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مركز التخطيط الاقليمي والحضري، جامعة بغداد ٢٠٠٥م.

7. Xinhao Wang. and Rainer vom Hofe, Research Methods in Urban and Regional Planning. Berlin : Springer–Verlag., 2007.

٨. الجبوري، محمد علوان نوري هزاع، تحليل البنية الاقتصادية لمدينة تكريت باستخدام بعض الأساليب الإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الاقليمي والحضري، جامعة بغداد، ٢٠١٥م.

٩. العكرمي، إبراهيم اسحيم، تفاوت الأساس الاقتصادي بين بلديات غرب طرابلس باستخدام معيار قوة العمل، مجلة كليات التربية، العدد (١)، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠١٤م.

١٠. عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٨١.

11. Jamal Aimi Jamaludin, Location Quotient, Lecture note and tutorial for Location Quotient (LQ) analysis from Method of Planning Analysis subject, 2013, p3.
12. Richardson , H.W "Regional and Urban Economics, penguin Books, Ltd , 1976.
13.
14. Dyson, R. G. (2004). Strategic development and SWOT analysis at the University of Warwick. European Journal of Operational Research, 152(3), 631–640. https://doi.org/10.1016/S0377-2217(03)00062-6
15. Helms, M. M., & Nixon, J. (2010). Exploring SWOT analysis—Where are we now? A review of academic research from the last decade. Journal of Strategy and Management, 3(3), 215–251. https://doi.org/10.1108/17554251011064837
16. Gurel, E., & Tat, M. (2017). SWOT analysis: A theoretical review. Journal of International Social Research, 10(51), 994–1006.